

Distr.: General
9 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 36 من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام
والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا

تقرير الأمين العام

موجز

يتعلق هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 285/75، بحالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

ويؤكد التقرير، بوجه خاص، على حق عودة اللاجئين والمشردين داخليا وذريتهم، وحظر التغييرات الديمغرافية القسرية، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، والحفاظ على حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا، وإعداد جدول زمني لضمان العودة الطوعية الفورية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 285/75، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً شاملاً عن تنفيذ ذلك القرار. ويشمل التقرير الفترة من 1 نيسان/أبريل 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022، ويستند إلى المعلومات الواردة من عدد من كيانات الأمم المتحدة.
- 2 - ووفقاً لأحكام القرار، يركز التقرير على ما يلي: (أ) حق العودة لجميع اللاجئين والمشردين داخلياً وذريتهم، بغض النظر عن انتمائهم العرقي؛ و (ب) حظر التغييرات الديمغرافية القسرية؛ و (ج) إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ و (د) أهمية الحفاظ على حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخلياً؛ و (هـ) إعداد جدول زمني لضمان العودة الطوعية الفورية لجميع اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم.

ثانياً - معلومات أساسية

- 3 - عقب تصعيد في النزاع في عامي 1992 و 1993، تسبّب في تشريد عدد كبير من المدنيين، انتهت الأعمال العدائية المسلحة بين الجانبين الجورجي والأبخازي بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات في موسكو في 14 أيار/مايو 1994 (انظر S/1994/583 و S/1994/583/Corr.1). وقبل هذا الاتفاق، وُقّع الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين، في موسكو في 4 نيسان/أبريل 1994 (انظر S/1994/397)، الذي اتفق فيه الطرفان على التعاون في تخطيط وتنفيذ أنشطة ترمي إلى تأمين وكفالة عودة الفارين من المناطق الواقعة في دائرة النزاع بسلامة وأمن وكرامة إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها بصفة دائمة قبل فرارهم. وانتهت الأعمال العدائية المسلحة بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية بتوقيع اتفاق سوتشي في 24 حزيران/يونيه 1992، الذي أفضى إلى إقامة وقف لإطلاق النار بين قواتهما وإنشاء لجنة مراقبة مشتركة وقوات حفظ سلام مشتركة.
- 4 - وفي أعقاب الأعمال العدائية التي اندلعت في إقليم تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في 7 و 8 آب/أغسطس 2008 وإبرام اتفاق مؤلف من ست نقاط لوقف إطلاق النار في 12 آب/أغسطس 2008 والاتفاق على التدابير اللازمة لتنفيذه في 8 أيلول/سبتمبر 2008 (S/2008/631، الفقرات 7-15)، بدأت مباحثات دولية في جنيف في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2008 تشارك في رئاستها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (S/2009/69، الفقرات 5-7). وبموجب هذا الاتفاق، كان من المقرر أن تتناول تلك المباحثات الدولية مسائل الأمن والاستقرار وعودة المشردين داخلياً واللاجئين. وحتى نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، عُقدت 55 جولة من مباحثات جنيف الدولية، اجتمع المشاركون فيها في فريقين عاملين متوازيين. وأرجأ الرؤساء المشاركون الجولة السادسة والخمسين، التي كان من المقرر عقدها في 30 آذار/مارس 2022، بسبب الظروف الإقليمية الراهنة. وفي رسالة مؤرخة 3 آذار/مارس 2022 موجهة إلى جميع المشاركين، أبلغهم الرؤساء المشاركون بأن جولة جديدة ستُعقد حالما تسمح الظروف بذلك، ويتم الاتفاق على وقت مناسب جديد.

- 5 - وأدى إنشاء بعثة سياسية خاصة في عام 2011، بولاية مفتوحة المدة، إلى تيسير استمرار مشاركة الأمم المتحدة في عملية جنيف. وتتولى ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية المسؤولية عن التحضير لجلسات المباحثات، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين الآخرين وفريقيهما.

6 - وتتولى ممثلة الأمم المتحدة المسؤولية أيضا عن التحضير للاجتماعات الدورية للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، وعن عقد هذه الاجتماعات وتيسيرها، برعاية الأمم المتحدة، في غالي (S/2009/254)، الفقرتان 5 و 6). وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يكن من الممكن عقد الاجتماعات العادية أو أي اجتماعات مخصصة أخرى بسبب خلافات بين المشاركين. واستمرت الاجتماعات العادية لآلية منع الحوادث ومواجهتها في إرغنتي، التي تشترك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي الفترة من 27 نيسان/أبريل 2014 إلى 4 آذار/مارس 2022، عُقدت سبعة اجتماعات.

7 - ولا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تعليق آلية منع الحوادث ومواجهتها في غالي، التي ترأسها الأمم المتحدة، منذ عام 2018. ويحث الأمين العام المشاركين على الامتناع عن تسييس المسائل المتصلة بالشكل، وعلى اتباع نهج بناء وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الخلافات المستمرة بشأن المسائل المتصلة بالعملية بين بعض المشاركين من أجل تمكين هذه الآلية الأساسية من الاضطلاع بعملها الوقائي البالغ الأهمية. وفي حين أن رئيسة الآلية التابعة للأمم المتحدة في غالي قادت الجهود الرامية إلى مواصلة الحوار بإجراء اتصالات منتظمة مع المشاركين وعن طريق الدبلوماسية المكوكية، فإن تلك الجهود لا يمكن اعتبارها بديلا عن الأداء العادي لهذه الآلية البالغة الأهمية. ويرحب الأمين العام بالمفاوضات النشطة التي أجرتها ممثلة الأمم المتحدة مع المشاركين لضمان استئناف عمل الآلية في غالي وتشغيلها بفعالية وإعادة تركيز المشاركين على القضايا الموضوعية. وأدت هذه الجهود في الآونة الأخيرة إلى مبادرة من أحد المشاركين، يجري التشاور حاليا بشأنها. ويأمل الأمين العام أن تُستأنف الاجتماعات وفقا للقواعد الأساسية والمبادئ المتفق عليها. ويكتسي استئناف عمل الآلية في غالي أهمية خاصة خلال هذه الفترة التي تتزايد فيها التوترات في المنطقة.

8 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المشاركون في الفريق العامل الأول لمباحثات جنيف الدولية استعراض الوضع الأمني في الميدان. وعلى الرغم من وقوع بعض الحوادث المتعلقة بالاحتجاز خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولا سيما على طول الحدود الإدارية في أوسيتيا الجنوبية، فإن الحالة الأمنية العامة اعتُبرت هادئة ومستقرة نسبيا، وإن كانت هشة. وواصل المشاركون في الفريق العامل الأول أيضا التباحث بشأن اثنتين من المسائل الرئيسية وهما عدم استعمال القوة والترتيبات الأمنية الدولية. ولم تسفر هذه المباحثات بعد عن أي نتائج ملموسة. وما زال الأمين العام يشجع بقوة جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على التعاون البناء، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بمفهوم عدم استعمال القوة وتنفيذه العملي، وكذلك المسائل المتصلة بحرية التنقل، من أجل إحراز تقدم ملموس دون تأخير.

9 - وواصل الفريق العامل الثاني التركيز على الاحتياجات الإنسانية لجميع السكان المتضررين، التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك سبل عيشهم، وحريتهم في التنقل، وحصولهم على الوثائق وعلى حقوقهم. ورغم أن جميع المشاركين في الفريق العامل الثاني اتفقوا على أن عودة المشردين داخليا واللاجئين والمسائل المتصلة بها ينبغي أن تظل مدرجة في جدول الأعمال، فلم تجر أي مناقشة جوهرية بشأن هذه المسألة الهامة ولم يحرز أي تقدم في معالجتها. ومن المؤسف أن "انسحاب" بعض المشاركين في إطار هذا البند من جدول الأعمال قد أصبح أمرا معتادا. ويحث الأمين العام جميع المشاركين على الامتناع عن هذه التصرفات وعلى معالجة شواغلهم في سياق مباحثات جنيف الدولية. ويشجع الأمين العام جميع المشاركين على التعاون البناء فيما بينهم ومع الرؤساء المشاركين والمنسقين

المشاركين على إيجاد حلول مبتكرة ومقبولة بشكل متبادل للخروج من المأزق الحالي ومناقشة المسائل المتعلقة بالعودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي حالات عودة مستدامة إلى المناطق الأصلية أو مناطق الإقامة المعتادة.

10 - وفيما يتصل بالفريق العامل الثاني، جرت بعض المناقشات والأنشطة البناء بشأن ظروف المعيشة في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك ما يتعلق بسبل العيش الزراعية ومكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والغابات، وتم الاضطلاع بأنشطة لتحسينها، وكذلك من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وكان لفترات إغلاق نقاط العبور المطولة، المرتبطة جزئيا بجائحة كوفيد-19، وزيادة تشديد نظم العبور، لا سيما فيما يتعلق بالحدود الإدارية في أوسيتيا الجنوبية، التي ظلت مغلقة منذ أيلول/سبتمبر 2019، أثر سلبي على الظروف المعيشية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية. وواصل الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية والمنسقون المشاركون للفريق العامل الثاني بحث جميع المشاركين على تمكين الأفراد من العبور من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المرافق الطبية والتعليمية، وعلى وجه التحديد السماح بالزيارات إلى المواقع الدينية، بما في ذلك زيارات المقابر التي يقوم بها أقارب المتوفين، عبر خطوط الحدود الإدارية.

11 - وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، تعاون الجانبان الجورجي والأبخازي مع الأمم المتحدة لتيسير إيصال الإمدادات والمعدات الطبية إلى أبخازيا. وفي تموز/يوليه 2021، أعادت السلطات الحاكمة في أبخازيا فتح نقطة عبور إنغوري ويسرت جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنقل الأشخاص عبر جسر إنغوري، مما مكنهم من الحصول على الخدمات الأساسية. ولم يساعد ذلك على تلبية احتياجات الدعم الطبي والاجتماعي فحسب، بل مكن أيضا صغار التجار من العمل وعزز القوة الشرائية للناس في غالبي، مما أسهم في تحسين الظروف المعيشية. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالحصول على الوثائق اللازمة للعبور، مما يحول دون تمتع البعض بهذه الميزة. ويرحب الأمين العام بهذه البوادر الإنسانية ويشجع على فتح نقاط عبور إضافية للمشاة لتيسير تحركات الناس وتوسيع نطاق الأثر الإيجابي لهذه التدابير.

12 - وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 30/46، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرها المعنون "التعاون مع جورجيا" (A/HRC/48/45) إلى المجلس في دورته الثامنة والأربعين في أيلول/سبتمبر 2021. وفي 1 نيسان/أبريل 2022، اتخذ المجلس القرار 33/49 المعنون "التعاون مع جورجيا"، الذي طلب فيه، في جملة أمور، إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى المجلس تحديثات شفوية عن متابعة هذا القرار في دورته الخمسين، وأن تقدم إليه، في دورته الحادية والخمسين، تقريرا عن التطورات المتصلة بهذا القرار وتنفيذه.

13 - ورغم أن الكثير من المسائل الإنسانية لم يُحل بعد، فلا تزال مباحثات جنيف الدولية تتيح للمشاركين فرصة هامة للتداول بشأن مسألة الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاعات ولم يُعرف مصيرهم حتى الآن. وتجدر الإشارة بالمشاركين على ما أبدوه من تفهم للحنة التي تعيشها عائلات المفقودين، والالتزام بالتعاون بشكل مجد في معالجة هذه المسألة، عن طريق دعم العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الشأن.

14 - وكجزء من الجهود المستمرة التي يبذلها الرؤساء المشاركون لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار مباحثات جنيف الدولية، واصلوا جهودهم لتعميم مراعاة القضايا المتصلة بالخطة في أعمال

المباحثات. ونوقشت الجوانب المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع الجولات الأربع للمباحثات، وشدد الرؤساء المشاركون على أن الصراع خلّف آثاراً مختلفة على النساء والرجال والفتيات. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الرؤساء المشاركون والمنسقون المشاركون الاستقادة من رؤى السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم النساء المشرديات، من خلال تبادل المعلومات عن أوضاعهم.

15 - وعلى الرغم من استمرار جائحة كوفيد-19، عُقدت في عام 2021 جميع الجولات الأربع لمباحثات جنيف الدولية، ونُظمت جلسات إعلاميتان خاصتان متتاليتان بشأن موضوع "الأبعاد الشاملة/الإنسانية للأمن". ويحث الأمين العام جميع الأطراف المعنية على دعم هذه الجولات والمشاركة فيها بصورة بناءة، وبذل قصارى جهدها للحفاظ على هذا المنبر الهام للحوار. ويؤكد الأمين العام مجدداً على ضرورة أن يحترم جميع المشاركين ما سبق الاتفاق عليه من قواعد أساسية لجولات جنيف وأن يلتزموا بها، ومنها الكف عن "الانسحاب" من الاجتماعات، من أجل المساعدة في تهيئة مناخ ملائم للحوار في هذه المباحثات وحل المشاكل فيها بأسلوب عملي.

ثالثاً - حق العودة

ألف - نطاق التشريد وعودة المشردين وإدماجهم في المجتمعات المحلية

16 - لم تُلاحظ تغيرات هامة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يتعلق بممارسة المشردين داخليا أو اللاجئين لحقهم في العودة، ولم تُسجل حالات جديدة لتشريد أعداد كبيرة من السكان. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2019، أصبحت وكالة شؤون المشردين داخليا والمهاجرين لأسباب اقتصادية أو بيئية وسبل العيش هي الهيئة المعنية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا. ووفقاً للبيانات التي قدمتها الوكالة، بلغ عدد الأفراد المسجلين بوصفهم مشردين داخليا في جورجيا 156 290 شخصاً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وسُجّلت أكبر الأعداد في تبيليسي وزوغديدي/ساميغريلو. وأصبحت الجوانب المتعلقة بأجبال المشردين تبعث على القلق في ظل انعدام حلول دائمة. ووفقاً لبيانات الحكومة، زاد عدد المشردين داخليا المسجلين بما عدده 16 391 شخصاً في الفترة ما بين عامي 2016 و 2021، وذلك في المقام الأول نتيجة لولادات في أسرهم.

17 - وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 45 000 شخص عادوا في السابق إلى ديارهم في مقاطعة غالي في أبخازيا. ومما يؤسف له أن السلطات الحاكمة في أبخازيا لا تزال ترفض السماح للمشردين داخليا المنحدرين من أصل جورجي بالعودة إلى مناطقهم الأصلية أو مناطق إقامتهم المعتادة خارج مقاطعات غالي وأوشامشير وتكفارشيلي. والتمست الأمم المتحدة والرؤساء المشاركون مراراً من السلطات الحاكمة تقديم تطمينات بشأن حقوق العائدين في الإقامة الدائمة وحرية التنقل وتسجيل المواليد وملكية العقارات. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً الدعوة إلى تمتع العائدين بحقوقهم السياسية، والمساواة في الحماية أمام القانون، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والعمل والعمالة، والتعليم، بما في ذلك التعليم المتعدد اللغات المستند إلى اللغة الأم على جميع المستويات، وحرية الفكر والضمير والتعبير، والحياة الثقافية. ولا تزال هناك تحديات متصلة بالوثائق، وحرية التنقل، والاحتياجات المتعلقة بإصلاح أماكن الإيواء، وقلة فرص كسب العيش، وتدني جودة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وسوء حالة المرافق الصحية.

18 - وازدادت دواعي القلق بشأن القيود المفروضة على الحقوق الأساسية، بما فيها حرية التنقل، عقب توقيع ما يسمى "القانون المتعلق بالمركز القانوني للأجانب في أبخازيا" و "القانون المتعلق بإجراءات الخروج من جمهورية أبخازيا ودخول جمهورية أبخازيا" في عام 2015. وسنّت السلطات الحاكمة في أوسيتيا الجنوبية أيضا "قوانين" مماثلة. وتقضي تلك "القوانين" بإصدار وثائق للسكان الذين يُحدّدون بموجبها بوصفهم "أجانب" أو "عديمي الجنسية". ويحث الأمين العام السلطات الحاكمة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير حرية التنقل والحصول على الحقوق والخدمات للسكان ذوي الأصل الجورجي بمن فيهم العائدون.

19 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، عدلت السلطات الحاكمة في أبخازيا "القانون المتعلق بالمركز القانوني للأجانب في أبخازيا" من خلال استحداث "تصريح للمقيمين الأجانب"، يتيح للمنحدرين من أصل جورجي وغيرهم ممن يعيشون في أبخازيا ممارسة حقوقهم بحرية أكبر. وفي انتظار بدء العمل "بتصاريح المقيمين الأجانب"، أصدرت السلطات الحاكمة في أبخازيا وثائق هوية مؤقتة معروفة باسم "الاستمارة رقم 9" في عام 2016 للمنحدرين من أصل جورجي، مما ييسّر لهم التنقل بحرية والاستفادة من بعض الخدمات الأساسية. وبسبب إحجام السكان العائدين عن إعلان أنفسهم "أجانب" ونظرا للتأخيرات الإجرائية في إصدار "تصاريح المقيمين الأجانب"، استمر تمديد وإصدار "الاستمارة رقم 9" حتى منتصف عام 2021 على الرغم من عدم وجود إطار قانوني بشأنها. ومنذ تموز/يوليه 2021، تم تعليق تمديد وإصدار الاستمارة رقم 9، ولم يتم إصدارها إلا بناء على شهادة طبية أو إذن من أصحاب المصلحة المحليين. وعلاوة على ذلك، تم اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2022، تمديد "الاستمارة رقم 9" أو إصدارها فقط في حالات استثنائية، مثل الاحتياجات الطبية العاجلة.

20 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، منعت السلطات الحاكمة في أبخازيا حاملي "جوازات السفر" الأبخازية القديمة من عبور الحدود الإدارية، مما يجبر حاملي هذه الجوازات على التقدم بطلب للحصول على النسخة الجديدة الصادرة عام 2016 من "جواز السفر" المفروض بحكم الأمر الواقع أو على "تصريح المقيمين الأجانب". وفي أعقاب إدخال مجموعتين من التعديلات على "قانون الجنسية" في عامي 2013 و 2018، لم يعد معظم المنحدرين من أصل جورجي في أبخازيا يستوفون معايير الحصول على نسخة عام 2016 من "جواز السفر" المفروض بحكم الأمر الواقع، وبالتالي لم تقبل طلباتهم في جميع الحالات.

21 - ولا يُمَنَح "تصريح المقيمين الأجانب" حامله المجموعة الكاملة من الحقوق السياسية والحقوق في السكن والأراضي والعقارات. وتُسَنَّتِي الشروط التقييدية المتعلقة بالأهلية عددا كبيرا من الأشخاص من الحصول على "تصريح المقيمين الأجانب"، بمن فيهم من يُحتمل عودتهم في المستقبل، في حين أن أسباب الرفض عامة ومفتوحة أمام التفسيرات. وتأثر كذلك إصدار "تصاريح المقيمين الأجانب" بالمتطلبات الإضافية التي بدأ العمل بها في أيار/مايو 2020، لإثبات الإقامة الطويلة الأجل، وفرض رسوم تجهيز. ووفقا للمعلومات المتاحة، حصل أكثر من 500 25 شخص حتى الآن على "تصاريح المقيمين الأجانب". وتقضي مساعدة المنحدرين من أصل جورجي في أبخازيا، في الحصول على الوثائق اللازمة وممارسة حقوقهم، تخفيف شروط "تصاريح المقيمين الأجانب".

22 - وأدت التغييرات المتكررة في السياسات المتصلة بالوثائق، والصعوبات التي تحول دون الحصول على الوثائق اللازمة للتمكين من العبور، إلى جانب إغلاق نقاط العبور، إلى إثارة القلق في صفوف السكان المتضررين بشأن أثر أي تطورات مقبلة على قدرتهم على البقاء على اتصال بأسرهم، وعلى استمرار إمكانية

الوصول إلى الأسواق والاستفادة من الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات. ويحث الأمين العام الجهات الفاعلة ذات الصلة على صياغة رؤية طويلة الأجل بشأن وضع السكان العائدين المنحدرين من أصل جورجيا، على أن تتفادى كل معاملة تمييزية وكل تقليص للحقوق.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت السلطات الحاكمة في أوسيتيا الجنوبية في تقييد حرية التنقل لسكان أخالغوري والمشردين منذ أيلول/سبتمبر 2019. ومنذ اندلاع النزاع في آب/أغسطس 2008، لم يتسن للأمم المتحدة دخول أوسيتيا الجنوبية لممارسة عملها، باستثناء بعثة التقييم الإنساني التي أوفدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آب/أغسطس 2016. ومن الأهمية بمكان أن تتم مناقشة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مع كل من السلطات الحاكمة وحكومة جورجيا ولا بد لهما أن توافقا عليه. ويشجع الأمين العام بقوة الجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تيسر بالفعل الوصول المنتظم دون عوائق إلى أوسيتيا الجنوبية من أجل تمكين الوكالات الإنسانية والإنمائية من مساعدة السكان وتقديم الدعم إلى المشردين الأشد ضعفا على وجه الخصوص. ويشجع الأمين العام أيضا على إقامة حوار بين السلطات الحاكمة في أوسيتيا الجنوبية والمنظمات الإنسانية بشأن إمكانية استئناف تلك المنظمات القيام بزيارات إلى المنطقة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان، لا سيما بالنظر إلى الأزمة المستمرة التي تُشكلها جائحة كوفيد-19.

24 - ولا تزال مفوضية شؤون اللاجئين مستعدة لاستئناف المشاورات بشأن عودة المشردين إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بغية ضمان أن تكون هذه العودة آمنة وطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين اتخاذ مزيد من الخطوات لتسهيل إجراءات العبور من أجل تمكين الأفراد من البقاء على اتصال بمجتمعاتهم الأصلية ومتابعة ما يجري فيها من تطورات، وكذلك من أجل إعطائهم حق الاختيار، بحرية وعن بينة، بين العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الاندماج في المناطق التي نزحوا إليها أو في غيرها من المناطق.

25 - وفي آذار/مارس 2020، فرضت السلطات الحاكمة في أبخازيا قيودا في نقاط العبور الرئيسية مع إقليم جورجيا الذي تديره تبليسي لمنع نقشي كوفيد-19، وظلت هذه القيود سارية حتى حزيران/يونيه 2021. وعلى الرغم من فتح الحدود الإدارية للعبور العام في تموز/يوليه 2021، ظلت الحركة مقتصرة على أولئك الذين لديهم "تصريح إقامة أجنبي" أو "جواز سفر" أبخازي، في حين تم تعليق تمديد وإصدار "الاستمارة رقم 9". وكان لعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على من يمكنه العبور أثر كبير على حياة الأشخاص المتضررين وسبل عيشهم، بما في ذلك على الحالة البدنية والعقلية لكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة، وكذلك على الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. وعلى الرغم من إغلاق نقاط العبور الرئيسية حتى حزيران/يونيه 2021، سمح بالعبور لأغراض الحصول على الرعاية الصحية الطارئة، وقُدّم الدعم لوصول ممثلي الأمم المتحدة والممثلين الدوليين من أجل جلب الإمدادات الطبية والمتعلقة بالصرف الصحي والنظافة الصحية التي اشتدت الحاجة إليها إلى أبخازيا، بما في ذلك معدات لدعم الوقاية من كوفيد-19 وتشخيصه وعلاجه. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن العاملون في المجال الطبي في أبخازيا من الاستفادة من استشارات على الإنترنت بين الأقران عبر الحدود الإدارية بشأن العلاج المتصل بكوفيد-19، بدعم تنظيمي من الأمم المتحدة.

26 - وتمكنت منظمة الصحة العالمية من إيفاد عدة بعثات تقييم فيما يتعلق بكوفيد-19 إلى أبخازيا، وتقديم دعم كبير لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19. ويشجع الأمين العام على مواصلة وتوسيع نطاق هذا التعاون، بما في ذلك ما يتعلق بالاتصال بالمجتمعات المحلية، والتشاور مع الأقران، وحماية ومساعدة أشد

الفئات ضعفا، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وحماية الأنشطة الأساسية لكسب العيش واستمرارها، وكذلك في قطاع الصحة.

27 - وعلى الرغم من إغلاق الحدود الإدارية حتى منتصف عام 2021، تم في شباط/فبراير 2021، بمشاركة ودعم كاملين من إقليم جورجيا الذي تديره تبيليسي، والسلطات الحاكمة في أبخازيا، استئناف عمليات "ممر إنساني" عند نقطة عبور إنغوري لبعض العائدين من الفئات الأكثر ضعفا في مقاطعة غالي، بمن فيهم المتقاعدون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر التي لديها أطفال. وواصلت المفوضية خدماتها بالحافلات المكونة لتسهيل عبور الضعفاء من الأشخاص جسر إنغوري. وحظي الممر الإنساني بتقدير جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين الذين قدم لهم هذا الممر المساعدة التي تمس الحاجة إليها، وفي حالات عديدة، المساعدة المنقذة للحياة.

28 - واستمر تطبيق ما يُسمى بتدابير "ضبط الحدود" على طول الحدود الإدارية مع كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وظل وضع مزيد من العقوبات أمام حرية التنقل يلاحظ على طول الحدود الإدارية، بما في ذلك ما يسمى "علامات حدود الدولة"، ومراكز المراقبة ومعدات الرصد. وأفيد أيضا عن زيادة المراقبة من جانب حرس الحدود التابع للاتحاد الروسي واتباع ممارسات صارمة في حالات الاحتجاز. ويساور الأمين العام القلق إزاء استمرار احتجاز المدنيين المقيمين على طول الحدود الإدارية لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بدعوى ما يسمى "العبور غير القانوني".

29 - وفي حالة أوسيتيا الجنوبية، استمر إغلاق خط الحدود الإدارية، وتدابير "ضبط الحدود" المستمرة في تقييد قدرة الناس على عبور الحدود الإدارية. واستمر هذا أيضا في التأثير سلبا على العلاقات الاجتماعية والأسرية وفرص كسب الرزق. ويكرر الأمين العام ما دعا إليه من إعادة فتح المعابر المغلقة وإلى امتناع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية قد تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية للسكان المتضررين وحصولهم على الحقوق والخدمات. وتسبب العجز عن الوصول بحرية إلى الحقول الزراعية والبساتين والمراعي التقليدية والغابات والأسواق في انخفاض الدخل ونقص فرص العمل، وزاد من تقييد القدرة على التواصل والتفاعل بين العائلات التي يعيش أبنائها على طرفي الحدود الإدارية. وزادت تدابير إقامة الأسيرة على طول الحدود الإدارية من تفاقم الظروف المعيشية الصعبة للأفراد الذين يعيشون في كلا الجانبين، بمن فيهم العديد من المشردين داخليا. ومن أجل التخفيف من الآثار الأشد ضررا على آليات البقاء التي يستخدمها السكان وعلى سبل كسب العيش التي يلجأون إليها، بما في ذلك نتيجة لجائحة كوفيد-19، تواصل "اللجنة الحكومية المؤقتة المعنية بتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة في القرى الواقعة على طول الخط الفاصل"، التي أنشأتها حكومة جورجيا، تعبئة الأموال من ميزانية الدولة لاستثمارها في القرى المتضررة من إقامة الأسيرة، في سبيل تطوير بنيتها التحتية للري ومياه الشرب والطرق والتعليم والزراعة والمأوى والتدفئة والصحة.

30 - وعلى الرغم من احتفاظ المشردين داخليا بحقهم في العودة، واصلت حكومة جورجيا جهودها الرامية إلى توفير حلول دائمة لهم فيما يتصل بالسكن وتيسير حصولهم على فرص كسب العيش. ويشيد الأمين العام بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جورجيا لدعم المشردين داخليا، بما في ذلك من خلال توفير السكن وتقديم المساعدات الأخرى، على النحو المبين في خطط العمل المتعاقبة الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الدولة المتعلقة بالمشردين داخليا. وثمة حاجة مستمرة إلى توفير فرص للعمل وكسب العيش للمشردين داخليا.

31 - وبفضل جهود حكومة جورجيا وشركائها الدوليين، انخفضت درجة استياء المشردين داخليا من مساكنهم. وتحقق جزء من ذلك بفضل تحسين التشريعات التي تنظم توفير السكن في المراكز الحضرية والاقتصادية بدلا من المناطق الريفية المعزولة. وبحلول نهاية عام 2021، تم توفير حل سكني دائم لحوالي 46 000 أسرة مشردة داخليا. ومع ذلك، لا تزال الحاجة ماسة إلى تحسين الأحوال المعيشية للمشردين داخليا المعرضين للخطر بشكل خاص سواء في المراكز الجماعية أو في المساكن الخاصة. وفي نيسان/أبريل 2021، تم تعديل قواعد توفير السكن الدائم للمشردين داخليا. ووفقا للتعديلات، سيحصل المشردون داخليا الذين تأثروا مباشرة بالتشريد الداخلي على نقاط إضافية أثناء توزيع المساكن. وواصلت وكالة شؤون المشردين داخليا والمهاجرين لأسباب اقتصادية أو بيئية وسبل العيش إدارة خط هاتفي ساخن مخصص للمشردين داخليا. وزادت إمكانية حصول المشردين داخليا على المعلومات عن طريق إتاحة الفرصة لهم لاستشارة السلطات على الإنترنت. واتسع نطاق الخيارات السكنية المتاحة بفضل الجهود الأخرى المبذولة، مثل استمرار مشاريع الخصخصة والإسكان الريفي، التي تجمع بين توفير المأوى وتوفير الأراضي الزراعية. إلا أن الحلول السكنية الدائمة القائمة لا تزال محدودة بالنظر إلى الاحتياجات الكلية.

32 - وبالنظر إلى نطاق التشرد، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بإدماج المشردين داخليا. ووفقا لما أفادت به حكومة جورجيا ستظل هناك حاجة إلى أكثر من 800 مليون دولار لتلبية احتياجاتهم السكنية المتبقية. ويمثل ذلك المبلغ التكاليف المقدرة لتزويد نحو 50 000 أسرة من أصل 90 000 أسرة بأنواع مختلفة من ترتيبات الإيواء. وفي حين أن حكومة جورجيا تبذل جهودا لتوفير مساكن بديلة لمن يعيشون في مراكز جماعية متهاكة، فلا تزال هناك احتياجات كبيرة. وكثيرا ما تكون الظروف المعيشية للمشردين داخليا المقيمين في مساكن خاصة غير ملائمة بدرجة مماثلة. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأشخاص يملكون العقار الذي يقيمون فيه في كثير من الأحيان، فإن انعدام الفرص الاقتصادية يجبرهم في بعض الأحيان على الرجوع إلى ظروف السكن المتدنية النوعية في المراكز الجماعية من أجل تحقيق شروط استمرار الحصول على المساعدة. وتظهر مشاورات الأمم المتحدة مع المشردين داخليا والسلطات المعنية أن الافتقار إلى الظروف المعيشية الملائمة لا يزال يشكل أكبر الشواغل التي تثير القلق لحماية المشردين داخليا في جورجيا، وهو ملحوظ بشكل خاص بالنسبة لأولئك الذين نزحوا خلال النزاع في الفترة 1992-1993، حيث لا يزال بعضهم يقيم في مراكز جماعية.

33 - ولا بد كذلك من معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المتعلقة بالإدماج، مثل توفير سبل كسب العيش المستدامة وفرص الحصول على الخدمات التعليمية والطبية والاجتماعية الجيدة. ومع أن الأمم المتحدة تواصل، جنبا إلى جنب مع الجهات المانحة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، مساعدة حكومة جورجيا على حماية السكان المتضررين وضمان حقوقهم، فلا تزال مستويات التمويل الموجه للمشاريع الإنسانية في جورجيا مستويات محدودة. وعلاوة على ذلك، لم يعد تحقيق المزيد من التقدم في إدماج المشردين داخليا وتحسين ظروفهم المعيشية مسألة استجابة لحالة إنسانية بقدر ما هو مسألة إدماج احتياجاتهم الاجتماعية الاقتصادية في الاستراتيجيات الإنمائية والميزانيات على مستويات البلديات والمناطق والبلد.

34 - ويرحب الأمين العام بقرار حكومة جورجيا تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا على أساس الاحتياجات وأوجه الضعف، باستخدام نظام نقاط الاستحقاق بدلا من الاعتماد على التسجيل في قاعدة بيانات. ويتماشى ذلك مع التوصيات التي اعتمدها المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا خلال زيارته إلى جورجيا في أيلول/سبتمبر 2016. ويحث الأمين العام حكومة جورجيا على متابعة

تلك التوصيات، ويشمل ذلك إجراء عملية تشاورية كاملة حول إصلاح نظام المساعدات الاجتماعية من أجل تخصيص ما يكفي من موارد ميزانية الدولة للجهود الإنمائية التي تشمل احتياجات المشردين داخلياً.

35 - ورغم إحراز بعض التقدم في إعادة إدماج السكان العائدين المنحدرين من أصل جورجي، فلا تزال هناك احتياجات هامة وتحديات متعلقة بتوفير الحماية لهم. ولا تزال حكومة جورجيا تعتبر رسمياً العائدين طوعاً إلى أبخازيا مشردين داخلياً، وبالتالي من المستحقين للمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة. وينبغي ألا تحول هذه المساعدة التي تكفلها حكومة جورجيا دون قيام السلطات الحاكمة في أبخازيا بتوفير الوثائق اللازمة للعائدين وتمكينهم من التمتع بالحقوق والخدمات بشكل كامل.

36 - وقد نُفذت مجموعة متنوعة من المبادرات المتعلقة بالبنية التحتية وسبل كسب العيش التي مولها المجتمع الدولي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وكان لها أثر إيجابي على الأوضاع الإنسانية والأمنية للسكان في مقاطعة غالي وعلى فرص إعادة إدماج العائدين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أخرى تتعلق بالحماية وإعادة الإدماج في أبخازيا. ولا يزال السكان المحليون يشكون من عدم الشعور بالأمان، وخاصة إزاء المستقبل. ولا تزال الشواغل المحددة في مجال الحماية التي أعرب عنها العائدون تتعلق بما يلي: (أ) حرية التنقل؛ و (ب) الوثائق المطلوبة من أجل ممارسة حرية التنقل، والتمتع بالحقوق والحصول على الخدمات؛ و (ج) إمكانية الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، وعلى وجه الخصوص، الحصول على التعليم المتعدد اللغات على أساس اللغة الأم؛ و (د) كفالة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة (على جانبي الحدود الإدارية)؛ و (هـ) الحاجة الملحة إلى تحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من أجل منع انتشار الأمراض المعدية والفيروسات، مثل كوفيد-19؛ و (و) حالات التمييز، بما فيها الحالات التي تتعلق بالوثائق والضرائب؛ و (ز) الافتقار إلى الحماية الفعلية من الجرائم والعنف الجنسي والجنساني.

باء - الإطار المؤسسي والتدابير التنفيذية

37 - واصل السكان في مقاطعة غالي، بمن فيهم العائدون، الإعراب عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على حرية تنقلهم، وتأثير تلك القيود على التواصل بانتظام مع أفراد أسرهم وأصدقائهم القاطنين على الجانب الآخر من نهر إنغوري، وقدرتهم على الوصول إلى البنية التحتية المجتمعية، بما في ذلك الوصول إلى المرافق الطبية والأسواق في زوغديدي. ولا يزال وضع وتنفيذ نظام للعبور يخفف من تلك المخاوف أمراً بالغ الأهمية لتحسين الأحوال المعيشية للسكان المحليين، وإحراز تقدم في إعادة إدماج العائدين، ومنع تشردهم مرة أخرى. وفي هذا السياق، لا يزال من الضروري إيجاد وتنفيذ حلول لتوفير الوثائق، بما في ذلك للأطفال، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ التي تنظم مسألة منع حدوث حالات انعدام الجنسية وتقليص عددها. ويحث الأمين العام جميع الجهات الفاعلة المعنية على اتخاذ خطوات عملية لحل هذه المشكلة المتكررة دون إبطاء، والسماح للأطفال بالعبور من مواقع مناسبة وأمنة.

38 - وهناك علاقة مركبة بين حق الفرد في العودة الطوعية والأمن على نحو يحفظ كرامته وتهيئة الظروف المواتية لهذه العودة. فحق الأفراد في العودة، في حالة الأشخاص المشردين داخلياً، ينبع من حقهم في حرية التنقل على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. والعودة حق من حقوق الإنسان ومسألة إنسانية على حد سواء، ولذلك لا يمكن ربطها على نحو مباشر بالمسائل السياسية أو بإبرام اتفاقات سلام. ويجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الأساسي. وفي الوقت ذاته، يقع على

عائق الفرد في المقام الأول عبء تقييم المخاطر واتخاذ قرار مستنير بشأن العودة في وقت ما. وعند القيام بذلك، يجب أن يكون الأشخاص المشردون قادرين على النظر في جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على سلامتهم وكرامتهم وقدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية.

39 - ويقوم التزام الأمم المتحدة بمساعدة الدول في البحث عن حلول دائمة للأشخاص المشردين على أساس وعيها بأن العودة الطوعية بأمان وكرامة هي إحدى الحلول الدائمة، وأن الحلين الآخرين هما الاندماج المحلي وإعادة التوطين. وتسترشد الأمم المتحدة، لدى القيام بدورها في تيسير عمليات العودة المنظمة وتصميمها وتنفيذها، بضرورة تجنب إلحاق الضرر بالأشخاص موضع الاهتمام أو الإسهام في تعريضهم لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان: فيجب أن تكون أي عمليات عودة طوعية وأن تتم بصورة آمنة تحفظ الكرامة. ولذلك، يجب أن تستند الأنشطة المتصلة بعمليات العودة المنظمة إلى تقييم دقيق للمخاطر، وأن تراعي الظروف والشواغل القائمة في مجالي الأمن وحقوق الإنسان، ومدى إمكانية الحصول على سبل كسب العيش والخدمات الأساسية، والطابع الطوعي للعودة. ومن الجوانب الهامة الأخرى كذلك الجانب المتعلق بآلية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، ومن ثم قدرة الأمم المتحدة على رصد كل تلك العوامل بفعالية.

40 - وعلى عكس أوسيتيا الجنوبية، تواصل أبخازيا الاستفادة من المساعدة الإنسانية الدولية. وحافظت الشراكة الاستراتيجية لأبخازيا، التي أنشأها شركاء دوليون في عام 2010 ويرأسها منسق الأمم المتحدة المقيم في جورجيا، على نهجها الموسع الذي يغطي أبخازيا بأكملها، مع التركيز على الأثر المستمر لجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحوار فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش إلى الفئات الأكثر ضعفا، ساهمت الشراكة في بناء الثقة والسلام وتعزيز حصول المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع على الحقوق.

41 - وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين، بالشراكة مع منظمات غير حكومية محلية ودولية ومع السلطات الحاكمة، تيسير خدمات الحماية والمساعدة للأسر الأشد ضعفا بسبل منها تقديم النصائح والاستشارات القانونية بشأن الحصول على الحقوق والخدمات. وقدمت المفوضية التدريب في مجال المعارف والمهارات التقنية كطريق لتوظيف الشباب، وواصلت دعم أصحاب المشاريع الحرة لتوسيع أنشطتهم. ووفرت المفوضية أيضا وسائل نقل مجانية لتلاميذ المدارس، وخدمات الحافلات المكوكية لكي يعبر الضعفاء من الأشخاص جسر إنغوري على نحو تصان فيه كرامتهم. واضطلعت أيضا بعدد من المشاريع الصغيرة لتعزيز القدرة على الصمود والحماية المجتمعية.

42 - وسعياً لتعزيز الأمن الغذائي، قامت المفوضية وشركاؤها بتقديم المعدات والتدريب إلى الأسر المعيشية الضعيفة في أبخازيا بغية المساعدة على تنوع نشاطها الزراعي وتحديثه. وفي عام 2021، حافظت المفوضية على نطاق المساعدات النقدية المقدمة إلى الأسر الأشد ضعفا التي تعرضت سبل عيشها وقدرتها على الصمود لخطر شديد بسبب جائحة كوفيد-19. وقدمت المفوضية مساعدة نقدية إلى ما يقرب من 1 500 شخص، ووزعت عبوات الغذاء والنظافة الصحية على 1 150 شخصا. وسعت المفوضية وشركاؤها أيضا إلى تعزيز نظام الحماية الاجتماعية وتهيئة بيئة ملائمة للدعم المجتمعي المحلي.

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الإنساني والمساعدة في مجال الإنعاش إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع مع التركيز على التصدي لكوفيد-19. وقدم

أيضا الدعم لتنويع سبل العيش الهشة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في المناطق الريفية. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم الإنساني إلى 504 أسر ضعيفة، وسلمت معدات سلسلة التبريد للتخزين الآمن للقاحات، ودعمت تحسين مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في 24 مدرسة، وواصلت برنامجها التدريبي للمعلمين على التعليم الذي يتمحور حول الطالب، ومنهجيات التعليم المتعدد اللغات القائمة على اللغة الأم، والانتقال إلى الطرائق الإلكترونية. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دعم المزارعين لتعزيز قدرتهم على الصمود وزيادة قدرتهم على التصدي للمخاطر المباشرة المتصلة بالزراعة.

44 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إقامة منصات لتبادل المعلومات بين المنظمات النسائية والمشردرات داخليا والمتضررات من النزاع والنساء اللواتي يعشن في الأراضي المتاخمة للحدود الإدارية من جهة، والسلطات الجورجية من جهة أخرى. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كذلك دعما تقنيا إلى حكومة جورجيا لوضع مشروع خطة العمل الوطنية الرابعة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2022-2024، والتي تنتظر موافقة الحكومة. ووضعت خطة العمل من خلال المشاركة الواسعة النطاق والانخراط النشط للوكالات الحكومية، والبلديات ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني النسائية، والمنظمات الشعبية للنساء والشباب المشردين داخليا والمتضررين من النزاع.

45 - وتتطوي مسألة حرية التنقل عبر الحدود الإدارية على أبعاد أمنية وإنسانية وأبعاد تتعلق بحقوق الإنسان ولا تزال تكتسي أهمية قصوى للسكان المحليين. وتميزت التطورات المستجدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بمزيد من تدابير الرقابة والقيود المعززة، فضلا عن إضفاء الطابع الرسمي على متطلبات الوثائق مما يفرض شروطاً على إمكانية عبور الحدود. ويحث الأمين العام السلطات الحاكمة في أبخازيا على كفالة إصدار الوثائق اللازمة لجميع فئات السكان وحرية تنقلهم عبر الحدود الإدارية. ويشجع الأمين العام السلطات الحاكمة في أبخازيا على توفير خيارات نقل إضافية والنظر على نحو إيجابي في إعادة فتح نقاط عبور المشاة لتيسير سفر من يعيشون في مناطق أبعد عن جسر إنغوري. وينبغي تمكين المحتاجين إلى الرعاية الطبية من الحصول عليها حيثما توافرت، بأقصى سرعة ممكنة وبأعلى مستوى ممكن.

رابعاً - حظر التغييرات الديمغرافية القسرية

46 - ينبغي أن تحكم معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة عمليات إدارة التنقلات السكانية، بما فيها عمليات الإجلاء، وأن تقيد بشكل صارم عمليات النقل القسري، بما فيها تلك التي تسفر عن تغيير ديمغرافي. ولا تزال مبادئ وأحكام القانون الدولي المشار إليها في التقارير السابقة تنطبق تماما على هذه المسألة، وكذلك الالتزامات المتعلقة بمنع الإعادة القسرية التي تحكم حماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يفرون من ديارهم هرباً من نزاع مسلح أو عنف متفش أو سعياً لتفادي الآثار الناجمة عن أي منهما. ومع أنه لم يلاحظ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير وقوع أي حالة جديدة من حالات التشرد، فلا تزال الآثار الديمغرافية المترتبة على الحالات السابقة مستمرة.

خامسا - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

ألف - القانون الدولي وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

47 - لا بد من إيجاد حيز للعمل الإنساني والحفاظ عليه لكي تتسنى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاعات والمشردين بفعالية، ومن أجل تخفيف معاناتهم وتمكين كيانات الأمم المتحدة من الاضطلاع بولاياتها. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القواعد ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية، وأن تتصرف بحسن نية للوفاء بتلك الالتزامات. حرية مرور البضائع المستخدمة في الإغاثة وتيسير العمليات الإنسانية مرتبطان بإعمال الحق في الحياة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الحماية من التمييز. ووفقا لهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يتزايد الاعتراف بأن التزام الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها يشمل التزاما بالدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية الدولية وقبولها وتيسيرها، عند وجود قيود تُحد من قدرة الدولة على تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية بصورة فعالة، مثل نقص الموارد أو غير ذلك من العقبات، كعدم قدرة الدولة على بسط سيطرتها الفعلية على أجزاء من أراضيها.

48 - وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين السماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية الموجهة للمدنيين المحتاجين التي تتسم بطابع محايد وتتفاد دون أي تمييز سلبي، ويتعين تيسير هذا المرور. ولا بد من تبسيط الترتيبات المتعلقة بموظفي الإغاثة إلى أقصى حد ممكن، ولذلك يشجع الأمين العام على اتخاذ تدابير لإفساح المجال لهذه الجهود وتيسيرها.

باء - التحديات العملية

49 - تواصل الأمم المتحدة دعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاتصالات الشخصية وتحسين الحياة اليومية للمقيمين على جانبي "الخطوط الفاصلة". ويكتسي هذا الأمر أهمية أكثر من أي وقت مضى في سياق مكافحة جائحة كوفيد-19. وبروح التعاون البناء، يشجع الأمين العام جميع الجهات المعنية على تيسير هذه الجهود وإتاحة الاضطلاع بها بالسماح للشركاء في العمل الإنساني بإيصال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات بصفة مستدامة وبدون عوائق، وبالسماح لأولئك الشركاء بإجراء المعاملات المالية والإدارية في الأراضي التي لا تخضع لسيطرة حكومة جورجيا.

50 - واستطاعت الأمم المتحدة تنفيذ أنشطة الحماية والمساعدة الإنسانية والإنعاش في أبخازيا. وقام المنسق المقيم للأمم المتحدة في جورجيا بتيسير الحوار بشأن تلك الأنشطة فيما بين الجهات المانحة الدولية ومع السلطات المعنية.

51 - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، تطلب السلطات الحاكمة في أبخازيا ختم جميع جوازات السفر باستثناء جوازات سفر الاتحاد الروسي، ويشمل ذلك جوازات سفر موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب السلطات الحاكمة في أبخازيا من الموظفين المحليين العاملين في كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في أبخازيا التحدث إلى "دائرة الأمن" في أبخازيا قبل عبور الحدود الإدارية. وفي مناسبات عديدة، استجوبت "أجهزة الأمن" في أبخازيا الموظفين المحليين والدوليين في كيانات الأمم المتحدة بشأن عملهم. ولا تزال هذه الشروط تحد بشدة من المرونة العملية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في أبخازيا، مما يزيد من الصعوبات العملية

القائمة أصلاً نتيجة منع الموظفين المحليين العاملين في كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من دخول أبخازيا.

سادسا - حقوق الملكية للاجئين والمشردين داخليا

52 - ظلت المسائل المتصلة بالملكات مدرجة في نطاق أعمال الفريق العامل الثاني المنبثق عن مباحثات جنيف الدولية. ولا تزال هناك عقبات تحول دون إيجاد حل لتلك المسائل، فضلا عن دعوة الأمين العام جميع الجهات المعنية إلى الالتزام بالمبادئ المتعلقة بإعادة المساكن والملكات إلى اللاجئين والمشردين (التي يشار إليها باسم "مبادئ بنهيرو") والقواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ 20 أيار/مايو 2013 (A/67/869، الفقرات 58-60). وذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا خلال الزيارة التي قام بها في أيلول/سبتمبر 2016 أن للمشردين داخليا الحق في استرداد ممتلكاتهم المفقودة أو التعويض عنها، بغض النظر عما إذا كانوا قد اختاروا العودة أو الاندماج في منطقة النزوح أو الرحيل إلى أماكن أخرى.

سابعا - الجدول الزمني للعودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا والعمل على إيجاد حلول دائمة

53 - لم يوضع حتى الآن أي اتفاق أو جدول زمني للعودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا بالنظر إلى البيئة السائدة والمناقشات الجارية فيما بين جميع الجهات المعنية. ولم يتسن للفريق العامل الثاني المنبثق عن مباحثات جنيف الدولية معالجة مسألة العودة الطوعية بسبب استمرار إحجام بعض المشاركين عن مناقشة هذه المسألة. ويكرر الأمين العام التأكيد على أن مسألة إعداد جدول زمني شامل أو خريطة طريق شاملة لعودة المشردين يجب أن تظل مفتوحة للمناقشة، ما دامت الظروف المواتية للعودة المنظمة بأمان وكرامة لم تتوافر بعد وطالما أن آليات إعادة الممتلكات لم توضع بعد. وينبغي ألا تمنع تلك التحديات أي جهات معنية من العمل على إيجاد حلول دائمة لجميع المشردين، مع إيلاء اهتمام خاص لإعمال حق العودة. ويكرر الأمين العام دعوته الموجهة إلى جميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية للتعاون البناء بشأن المسألة، وفقا لأحكام القانون الدولي والمبادئ ذات الصلة، والتخلي عن الممارسة المتمثلة في الانسحاب عندما تُطرح مسألة العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا للمناقشة في الفريق العامل الثاني.

54 - وفي غياب الظروف المواتية لترتيب العودة المنظمة وآليات التنفيذ الملائمة، ستواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تركيز جهودها على إمداد السكان المتضررين من النزاع بالمساعدة والدعم اللازمين لإعادة إدماجهم، بمن فيهم العائدون أو الذين بدأوا في اتخاذ خطوات العودة. وهي لا تزال ملتزمة بالشروع، في الوقت المناسب وبالتشاور والتعاون مع جميع الجهات المعنية، في إعداد جدول زمني أو خريطة طريق لتناول جميع العناصر التي وردت في تقرير الأمين العام (A/63/950).

ثامنا - خاتمة

55 - يساورني القلق إزاء الأثر السلبي الذي قد تحدثه الحرب في أوكرانيا على آليات الوساطة الإقليمية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها القائمة منذ أمد بعيد، بما في ذلك مباحثات جنيف الدولية. ومن الأهمية بمكان في هذه الفترة التي تتصاعد فيها التوترات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركين في المباحثات مع الرؤساء المشاركين للحفاظ على هذا المنبر الفريد وتنشيطه لمناقشة ومعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، بما في ذلك ما يتصل منها بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وأحث جميع أصحاب المصلحة والمشاركين في المباحثات على عدم السماح للتطورات الإقليمية بزيادة تعطيل هذه العملية الهامة، مع المخاطرة بجعل المسائل التي لم تحل بعد مصدرا لتجدد التوترات. وفي هذا الصدد، أمل أن تعقد المباحثات حالما يحدد الرؤساء المشاركون الوقت المناسب بالتشاور مع المشاركين. ولبلوغ هذه الغاية، أدعو المشاركين إلى مواصلة العمل مع الرؤساء المشاركين لمنع حدوث أي فجوة في أداء هذا المنبر البالغ الأهمية للحوار. والجهود الاستباقية التي يبذلها الرؤساء المشاركون من أجل تحديد السبل التي يمكن بها للمشاركين أن يعالجوا المسائل المعلقة هي موضع ترحيب كبير، وأشجعهم على مواصلة العمل مع جميع المشاركين في هذا الصدد. وأحث أيضا جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والمشاركين في المباحثات على ضمان الأداء الفعال لآلية منع الحوادث ومواجهتها في إرغيني واستئناف عمل الآلية في غالي. ويتعين ترجمة الالتزامات المعلنة من قبل جميع الجهات صاحبة المصلحة والمشاركين في المباحثات للحفاظ على هذه الآلية الحيوية إلى تقدم ملموس بشأن القضايا الموضوعية المدرجة في جدول أعمال المباحثات، بما في ذلك المباحثات بشأن المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين والعائدين، وعدم استخدام القوة، والترتيبات الأمنية الدولية.

56 - وعلى الرغم من الأثر السلبي المستمر لجائحة كوفيد-19، أرحب بعقد جميع الجولات الأربع من مباحثات جنيف الدولية المقررة في عام 2021. ومع ذلك، لا تزال التحديات الرئيسية في مجالات الأمن والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية قائمة دون حل، مما يعرقل تهيئة الظروف المواتية لعودة السكان المشردين. وأحث جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مضاعفة الجهود من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل الأمنية والإنسانية الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المباحثات، لكي يتسنى تحسين الحالة الأمنية وأوضاع حقوق الإنسان ومعالجة الشواغل الإنسانية الملحة للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا. وعلى هذا النحو، أشيد بجهود الرؤساء المشاركين وأثني على المشاركين لاستعدادهم لعقد أربع جولات بحضور شخصي في آذار/مارس وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2021، على الرغم من القيود التشغيلية في سياق كوفيد-19.

57 - ولا يزال القلق يساورني إزاء التحديات الأمنية المستمرة الناجمة عن استمرار الاتجاهات السلبية المتصلة بما يسمى "ضبط الحدود"، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وغير ذلك من الإجراءات الانفرادية. ولا تزال تلك الإجراءات تحول دون العودة الممكنة للمشردين داخليا، كما تحد من قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على العمل بحرية، لا سيما في أوسيتيا الجنوبية. وإنني أناشد جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تكفل المرونة التشغيلية لتنفيذ المشروع والسماح بالدخول دون عراقيل لجميع فئات موظفي كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تسعى إلى تقديم الدعم إلى السكان المحليين. ومما يثير القلق أيضا استمرار فرض القيود على نقاط العبور على امتداد الخطوط الفاصلة لفترة مطوّلة منذ أيلول/سبتمبر 2019. ولا تزال تلك القيود تفرض أعباء إضافية على السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم النساء، إذ تحرمهم من الوصول إلى سبل كسب العيش والخدمات الطبية وغيرها من الخدمات. وإنني أرحب برفع القيود عن العبور عند نقطتي عبور جسر إنغوري وسابيريو - باكهولاني في 5 تموز/يوليه

2021، وأمل أن يتسنى في أقرب وقت ممكن رفع جميع العقوبات التي تعترض تنفيذ الولايات، بما فيها الشروط المتعلقة بختم جوازات السفر. وأنشد جميع الأطراف صاحبة المصلحة كذلك أن تتحلى بأعلى درجة من العناية والمرونة، وأن تحسن الأوضاع عند المعابر، بما في ذلك من خلال استحداث إجراءات مسار سريع للأشخاص الضعفاء. وتشجع السلطات المعنية على تسهيل إجراءات العبور، في الحالات التي توجد فيها تلك الإجراءات، فيما يتعلق بالزيارات الأسرية، ولا سيما في حالات الطوارئ الطبية أو الطوارئ الأسرية الأخرى أو حالات الموت الوشيك أو الجنازات.

58 - ويعوق استمرار تعليق آليات منع الحوادث ومواجهتها في غالي فرص إحراز تقدم، ولا يزال يشكل مصدر قلق كبير. فآليات منع الحوادث ومواجهتها في إرغنتي وغالي تضطلعان بمهمتين بالغتي الأهمية في مجالي الوقاية والاستجابة، وهما مهمتان لا غنى عنهما في الحفاظ على الاستقرار والأمن البشري وتعزيز الثقة بين المشاركين. ومن أجل ضمان سير مباحثات جنيف الدولية بفعالية، من الضروري أن تستأنف الآلية في غالي دون إبطاء، وأن تواصل الآلية في إرغنتي عملها العادي دون انقطاع. وإنني أرحب بالمشاركة المستمرة من جانب الرؤساء المشاركين لمباحثات جنيف الدولية مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والمشاركين لدعوتهم إلى المشاركة الإيجابية واستخدام هاتين الآليتين البالغتي الأهمية لمعالجة أي مسائل لها صلة بأحدث الحوادث والحوادث السابقة.

59 - وإنني أحث بقوة جميع المشاركين مرة أخرى على مواصلة وتعزيز مشاركتهم في مباحثات جنيف الدولية، بما فيها اجتماعات آليتي منع الحوادث ومواجهتها في غالي وإرغنتي، وصون الحيز المتاح للعمل الإنساني وتوسيع نطاقه واحترام حقوق الإنسان، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تؤثر سلباً على حالة السلام والأمن عموماً وعلى الحالة الإنسانية والإنمائية للسكان المتضررين أو أن تقوض العمل الذي يجري في المباحثات. وأدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى المشاركة بطريقة بناءة وتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول دون عوائق لتقييم احتياجات السكان المتضررين فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وأحث كذلك المانحين على أن يواصلوا وأن يعززوا دعمهم للجهود المتعددة الجوانب التي تُبذل في مجالات العمل الإنساني والتنمية ومنع نشوب النزاعات والحوار وبناء الثقة وتوطيد السلام، بما في ذلك ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني النسائية.

60 - ويلزم اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتشجيع الزيادة في إشراك السكان الذين يعيشون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وأنا أقدر الدعم الذي قدمه الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية لبعض النهج التعاونية التي طبقت بالفعل استجابة لجائحة كوفيد-19، وأرحب بهذا الدعم، وأشجع جميع المشاركين على زيادة التعاون والتشارك. والأمم المتحدة تعيد تأكيد استعدادها لدعم تلك الجهود حسب الحاجة.

61 - وفي نهاية المطاف، فإن المسؤولية عن الأداء الفعال لمباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة مسائل السلام والأمن والمسائل المتصلة بالعمل الإنساني، تقع على عاتق المشاركين. فبعد مضي أكثر من 13 سنة على بدء المباحثات، أصبح من مصلحة السكان المتضررين من النزاع أن يبدي المشاركون والجهات المعنية صاحبة المصلحة الإرادة السياسية اللازمة والمرونة ويتبعوا نهجاً بناءً من أجل المضي قدماً نحو حوار حقيقي وسلام دائم. والأمم المتحدة مستعدة، بما في ذلك من خلال فريق الأمم المتحدة القطري وممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية بصفتها رئيسة مشاركة لتلك المباحثات، ومن خلال العمل في شراكة وثيقة مع زميلها الرئيسيين المشاركين الآخرين، لأن تواصل دعم هذه الجهود، شريطة أن تتوافر الإرادة الواضحة والجلية لدى الجهات المعنية صاحبة المصلحة للمضي قدماً فيما يتعلق بالمسائل لصالح السكان المتضررين.